سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه بيرو (١٩٤٥- ١٩٥٥)

أ.م.د حيدر عبد الجليل عبد الحسين

الباحثة. ساره عبد الأمير هاشم

جامعة ذي قار- كلية التربية للعلوم الإنسانية / العراق

dr.haider.abduljleel@utq.edu.iq

saraabdalameer62@gmail.com

الملخص:

لقد أثارت العديد من نقاط سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه بيرو موضع سخط شديد من قبل القوميين البيروفيين، وبالتالي عززت إحياء المشاعر المعادية للولايات المتحدة الامريكية التي كانت واضحة للغاية. وهناك سبب آخر لنمو القومية البيروفية هو أنّ المزيد والمزيد من البيروفيين أصبحوا يدركون هيمنة الإدارة الامريكية على القطاعات الرئيسة في الاقتصاد البيروفي. وكان البيروفيون أيضاً قلقين بشأن مدى ربط بيع الصادرات البيروفية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالاقتصاد البيروفي. وكما كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية هي تشجيع استخدام رأس المال الأمريكي الخاص على أساس غير تفضيلي في تمويل مشاريع النفط والتعدين والتنمية الصناعية. حتى تقدم أفضل الوسائل لضمان كفاءة الإنتاج واستمرارية وصول الموارد الاستراتيجية البيروفية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. بالفعل كان هناك قدر كبير من رأس المال الأمريكي المستثمر في بيرو، لا سيما في مجالات النفط والتعدين والمنسوجات والسكر والنقل. وبناءً على توصيات بعثة كلاين، التي شجعت على استثمار رأس المال الأجنبي، وقدمت الدعم لتنمية صناعة التعدين.

الكلمات المفتاحية: (بيرو وبداية الحرب الباردة ١٩٤٥-١٩٥٣، بعثة كلاين وأثرها في تطور الصلات الاقتصادية بين الإدارة الأمريكية وبيرو ١٩٤٩-١٩٥٥).

US Policy towards Peru(1945-1955)

Dr. Haider Abdul Jalil Abdul Hussein

Sarah Abdul Amir Hashem

University of Thi-Qar - College of Education for Humanities / Iraq

dr.haider.abduljleel@utq.edu.iq

saraabdalameer62@gmail.com

Abstract:

Many points of US policy toward Peru were deeply resented by Peruvian nationalists, thus reinforcing the revival of anti-American sentiment that was already so pronounced. Another reason for the growth of Peruvian nationalism was that more and more Peruvians became aware of the US administration's dominance over key sectors of the Peruvian economy. Peruvians were also concerned about the extent to which Peruvian exports to the US were tied to the Peruvian economy. US policy was to encourage the use of private US capital on a non-preferential basis in financing oil, mining, and industrial development projects. This was to provide the best means of ensuring efficient production and continued access to Peruvian strategic resources. Indeed, there was a significant amount of US capital invested in Peru, particularly in oil, mining, textiles, sugar, and transportation. Based on the recommendations of the Klein Mission, which encouraged foreign capital investment, support was provided for the development of the mining industry.

Keywords: (Peru and the beginning of the Cold War 1945-1953, the Klein mission and its impact on the development of economic relations between the US administration and Peru 1949-1955).

المقدمة:

كان خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية وهي القوة الاقتصادية والسياسية المهيمنة بشكل واضح على العالم، وعليه قامت بمحاولات عدة لجعل دول أمريكا اللاتينية عامة وبيرو خاصة، ضمن استراتيجيتها العالمية. وإزاء ذلك، تتبعت وحققت إلى حد كبير دمج اقتصادات أمريكا اللاتينية ضمن استراتيجيتها الاقتصادية الدولية، كما حققت إلى حد كبير اعتماد بيرو على المساعدات العسكرية الأمريكية. كما عملت الإدارة الأمريكية على تكوين نظام مع بيرو في مدة الحرب الباردة لا يتعارض مع استراتيجيتها السياسية العالمية أو يتطلب الأولوية بين أولويات سياستها الخارجية.

بيرو والحرب الباردة ١٩٤٥-١٩٥٣

في بداية حقبة الحرب الباردة (Cold War)، أعيد تصميم مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي لتتناسب مع الأغراض الأمريكية المتمثلة في هزيمة الشيوعية وتعزيز النمو الرأسمالي، بعدما تأثر بتبعات الحربين العالميتين والكساد الكبير.[١] كذلك كان من أهداف الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة بشكل متزايد على أمريكا اللاتينية بصورة عامة وبيرو بصورة خاصة، والحصول على وصول آمن وموثوق إلى المواد الخام الحيوية في تلك الدول وفي جميع أنحاء نصف الكرة الأرضية، وبناءً على ذلك شجعت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة إنتاج السلع الاستراتيجية بأسعار خاضعة للرقابة، ولزيادة نفوذها الاقتصادي في تلك المنطقة، ضمنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية شراء الصادرات الاستراتيجية والفائضة، وقدمت الحد الأدنى من مستلزمات الاستيراد، وأرسلت المساعدات الفنية والعسكرية، بما في ذلك سياسة الإقراض، فضلاً عن استئجار المعدات العسكرية. وإلى حد ما، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً مستعدة لمنح قروض عامة للتنمية الصناعية التي رغب فيها العديد من دول أمريكا اللاتينية.[٢]

أدت بداية الحرب الباردة إلى تغيير سلوك العلاقات الدولية عن طريق إنشاء سياق جديد بالنسبة لصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أصبح انهيار العلاقات مع الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية هو الشغل الشاغل. وسعياً لبناء أنظمة رأسمالية ليبرالية في أكبر قدر ممكن من العالم، احترس القادة الأمريكيون آنذاك من التهديدات المفترضة للتوسع السوفييتي عن طريق تطبيق مبادئ الاحتواء (Containment) في أوروبا الغربية، ثم في مناطق أخرى من العالم. وقد حددت تلك العواقب تعاملات الولايات المتحدة الأمريكية مع معظم الدول الأخرى. تلك الدول التي عملت خارج المجال السوفييتي أصبحت ذات أهمية لأسباب أهمها. أولاً: اعتماداً على حسابات أكبر للمكاسب أو الخسائر في صراع الحرب الباردة في النصف الغربي من الكرة الأرضية، ثانياً: كان قادة الولايات المتحدة الأمريكية يعدون الكثير من الأمور أمراً مفروغاً منه في البداية، بينما كانوا يعملون على بناء نظام أمني جماعي إقليمي، فاحتضنوا حكومات أمريكا اللاتينية كحلفاء سياسيين وعسكريين، لكنهم نظروا إلى المنطقة على أنها هامشية

من حيث الأهمية. ولذلك السبب، لم يركزوا بشكل مماثل على برامج التحديث الاقتصادي والتنمية. وفي الوقت نفسه، أبدى سكان أميركا اللاتينية استياءهم من ذلك الإهمال، وعدوه دليلاً على اللامبالاة والاستعلاء ومع ذلك، بالنسبة للعديد منهم، فإنّ الاعتماد الاقتصادي على الولايات المتحدة الأمريكية قد وصل إلى حد أنّ التخلي عنه كان أمراً معقداً.[٣]

تزامن مع ما تم ذكره، وفاة الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في ١٢ نيسان عام ١٩٤٥، وتم تنصيب هاري ترومان (Harry S. Truman) رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية خلفاً له.[٤] وعليه فقد كانت نهاية الحرب العالمية الثانية بمثابة بداية الضغط من الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق الديمقراطية في دول أمريكا اللاتينية. وإزاء ذلك، عمل زعيم حزب APRA فكتور هيا دي لاتوري، على أن تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها تحقيق كلمتها وطالب بالدعم لإنهاء الديكتاتوريات في أمريكا اللاتينية وكان ذلك أثناء وجوده في المنفى. ومما لا يدع مجالاً للشك أنّ المطالبة بالديمقراطية كانت تعني أنّ بيرو لم تعد قادرة على تهميش أو تجاهل حزب APRA، الذي أصبح الصوت السياسي الأكثر أهمية في البلاد في ذلك الوقت.[٥]

وأثناء الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في بيرو في حزيران عام ١٩٤٥، كانت الآمال كبيرة بالنسبة للإدارة الأمريكية، في تحقيق نتيجة إيجابية وديمقراطية، واستمرار الاتصالات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبيرو. وإزاء ذلك فقد دعمت منظمة العمال الجبهة الديمقراطية الوطنية (FDN) التي تزعمها خوسيه لويس بوستامانتي ريفيرو(Jose Bustamante Y Rivero) [٦] التي كانت تمثل أحزاباً ليبرالية متباينة،[٧] بالإضافة الى انضمام حزب APRA إلى بوستامانتي من أجل هزيمة مرشح الأوليغارشية آنذاك. وبالفعل خسر الائتلاف اليميني الذي يرأسه الجنرال إيلوي جي أوريتا (Eloy J. Urita)[٨] الانتخابات، والمدعوم من عائلة ميرو كيسادا (Miro Quesada) التي كانت تمتلك شركة الكوميرسياج (Comerciage). وأخيراً فاز بوستامانتي بالانتخابات وعليه ضم النظام الجديد حزب APRA في الحكومة الجديدة.[٩]

ورث الرئيس بوستامانتي الذي انتخب في عام ١٩٤٥، نقصاً في السلع الاستهلاكية ودوامّة مزعجة من التضخم، فتفاقمت مشاكله الاقتصادية؛ بسبب الانخفاض الحاد في الصادرات والزيادة السريعة في الواردات التي حدثت في نهاية الحرب العالمية الثانية. وعلى إثر ذلك اضطرت إدارة بوستامانتي إلى الاختيار بين خفض قيمة العملة بشكل كبير، أو فرض ضوابط على سعر الصرف فاختارت الأخير ولكن لسوء الحظ فشلت آليات الرقابة المعتمدة للحفاظ على سعر الصرف في السيطرة على التضخم المتصاعد وكان عليه لا بد من التخلي عن البرنامج بأكمله.[١٠] في حين واصل الرئيس بوستامانتي الإجراءات الاقتصادية الداخلية، لكنه لم يطور أبداً سياسة تصنيع فعالة لاحتواء الاختلالات الاقتصادية المتراكمة، أو حتى سياسة اقتصادية متماسكة فقد كان لسعر الصرف الثابت نتائج عكسية في السوق السوداء المتنامية للدولار إلى حد ما.[١١] وفي اليوم الأول من جلسة عام ١٩٤٥، أعطى الكونغرس لنفسه سلطة تجاوز الفيتو (Veto) الرئاسي عن طريق التصويت بالأغلبية البسيطة. ثم شرع حزب APRA في برنامج تشريعي خاص به،

وبناءً على ذلك كان الحزب يسيطر على سلطة الدولة الكاملة بدلاً من مجرد موطئ قدم في المجلس التشريعي. وبالمقابل كان الرئيس بوستامانتي عاجزاً عن منع ذلك؛ لأنه لم يكن لديه سيطرة مباشرة على أعضاء الكونغرس من غير أعضاء حزب APRA التابعين لقوات الدفاع الوطني، كما وكان بوستامانتي ملتزماً بالحفاظ على سلطة الرئاسة دون اللجوء إلى القمع ضد حزب APRA.[١٢] علاوة على ذلك كانت الادارة الجديدة برئاسة بوستامانتي أكثر ميلاً من النظام السابق للعمل مع الولايات المتحدة الأمريكية لا سيما على تسوية الديون الخارجية. وفي خطاب ألقاه روموللو فيريرو (Romulo Ferrero Rebgliati) وزير المالية في بيرو أمام مجلس الشيوخ في ١٥ آب ١٩٤٥، أكد بأن كرامة البلاد وصلاحها تتطلب استعادة ائتمانها في الخارج عن طريق احترام الالتزامات التعاقدية. وعلى الرغم من أنّه كرر خطابه بأنّ الديون الخارجية يجب أن تتم تسويتها ضمن الإمكانيات المالية المحدودة لبيرو.[١٣]

وفي أيلول ١٩٤٥، أعرب رافائيل بيلاندي(Rafael Belaunde)، رئيس وزراء بوستامانتي، عن قلقه للسفير الأمريكي لدى بيرو وليام باولي (William D. Pawley) بشأن الآفاق الاقتصادية وحدد أنواع المساعدات الأمريكية التي لا بد أن تكون مقبولة لإدارة بوستامانتي. وكانت تلك المساعدات في مجالات صيد الأسماك، ومعالجة مشاكل المعادن، وصناعة السيارات، وتطوير تجارة النفط. وكل ذلك تزامن مع وجود حملة لمناهضة الشيوعية في بيرو آنذاك، ولكن في أواخر عام ١٩٤٥، اعتقد السفير باولي أنّ النفوذ الاقتصادي الأمريكي " لا بد أن يتجنب تولي حزب APRA السلطة قبل الأوان والذي اعتقد الكثيرون أنه لا بد أن يؤدي إلى التدخل العسكري" لكن الإدارة الأمريكية كانت ضد تلك السياسة بشدة، مؤكدة على الدعم الشعبي لـ APRA والآثار المزعزعة للاستقرار وللإجراء الذي اقترحه السفير الأمريكي باولي. وواصل الأخير الضغط من أجل الاستخدام الصريح للمساعدات الأمريكية لدعم عملية التحول الديمقراطي. وفي تشرين الأول ١٩٤٥، وصف المساعدات بأنها " الطريقة المشرفة" لتقديم الدعم إلى الرئيس بوستامانتي ورئيس وزرائه بيلاندي وأشاد بـ "صدق الهدف".[١٤]

وفي الصدد نفسه طالب وزير المالية في بيرو فيريرو أثناء النصف الثاني من عام ١٩٤٥، بالتضحية والتقشف. باختصار من أجل مواجهة التضخم المتفاقم ومشاكل ميزان المدفوعات، لكن دون جدوى، لا سيما لإقناع أعضاء حزب APRA في الكونغرس بقبول التخفيضات في الإنفاق الحكومي، وزيادة الضرائب وكان ذلك التقليص لمواجهة العجز المالي المتفاقم في ذلك الوقت.[١٥]

ودون ذكر شرائح السكان التي تتحمل تلك التضحية، وإزاء ذلك أشار السفير الأمريكي وليام باولي إلى أنّ بيرو لديها قاعدة اقتصادية واسعة وقوية بما يكفي لتنفيذ تدابير التقشف. وأضاف الأخير بأنّه في حال لم يختر النظام الجديد برئاسة بوستامانتي مثل ذلك المسار لا بد أن تكون هناك مشاكل يصعب حلها، فكان باولي يتحدث عن ضرورة أن يضعوا ذلك الاحتمال في الحسبان، وبأن يصوغوا جميع تعاملاتهم مع الحكومة البيروفية وفقاً لذلك. وكانت كل الدلائل آنذاك تشير إلى أنّ إدارة بوستامانتي لن تحيد عن السياسات السابقة فيما تعلق بالولايات المتحدة الأمريكية. ولكن بعد

فشل الرئيس بوستامانتي في سداد الديون المفروضة على بيرو، اضطر وزير المالية فيريرو إلى الاستقالة في تشرين الأول عام ١٩٤٥، وحل محله كارلوس مونتيرو بيرنااليس (Carlos Monterro Bernales). لكن فيريرو قبل الاستقالة، أبلغ السفارة الأمريكية بأن الإدارة البيروفية خططت لزيادة ضريبية كبيرة؛ لأن الميزانية كانت ترتفع بشكل حاد. لكن الاتصالات بين الجانبين كانت مضطربة نوعاً ما آنذاك، بسبب الميزانية المزدهرة، الديون الخارجية، ومجموعة من القضايا المتعلقة ببريتون وودز (Bretton Woods) التي كانت ليما تحاول الالتزام بها، كل تلك الأسباب كانت بمثابة تهديد وشيك للاتصالات بين بيرو والولايات المتحدة الأمريكية. لاسيما فيما تعلق بالعلاقات المالية والتجارية على وجه الخصوص. علاوة على ذلك اعتمدت إدارة بوستامانتي في الوقت نفسه في التنمية الاقتصادية في بيرو على رأس المال الأجنبي، فقد ظل ذلك تناقضاً دون حل حتى تمت الإطاحة بحكومته في عام ١٩٤٨.[١٦]

ونتيجة ذلك ومن أجل المحافظة على النفوذ الأمريكي في بيرو لاسيما وأن ذلك النفوذ كان في ذروته في بيرو في تلك المدة (كما هو الحال في معظم دول أمريكا اللاتينية). وإزاء ذلك أخذ الرئيس الأمريكي ترومان بالترويج للمنظمات الإقليمية والتحالفات العسكرية الذي ربط بها دول أمريكا اللاتينية من أجل تأكيد قوة الإدارة الأمريكية، وأيضاً هدف من وراء ذلك مواجهة الأهمية المتزايدة للأمن الدولي. بالإضافة إلى مناهضة الشيوعية أثناء الحرب الباردة. الأمر الذي سمح لصانعي السياسات الأمريكيين باستخدام تلك التحالفات الإقليمية لتأسيس الهيمنة وقمع القومية الاقتصادية، مما أدى في الواقع إلى جعل نصف كرة مغلق بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية في عالم مفتوح ومترابط بشكل متزايد.[١٧] وعن طريق التوقيع على معاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة للدفاع المشترك في عام ١٩٤٧، وتأسيس منظمة الدول الأمريكية (OAS) في عام ١٩٤٨.[١٨] امتدت قوة الولايات المتحدة الأمريكية في داخل بيرو عن طريق الجوانب السياسية، والاقتصادية والثقافية للجيش؛ في حين كان الجيش البيروفي في السابق يتطلع إلى حد كبير إلى فرنسا للحصول على التدريب والمعدات العسكرية، لكن تحول فيما بعد بشكل كامل إلى الولايات المتحدة الأمريكية.[١٩]

وبالرجوع إلى الداخل في بيرو استمرت حكومة الرئيس بوستامانتي التي تم تنصيبها في العام ١٩٤٥، لأكثر من ثلاثة أعوام، وبدعم قوي من حزب APRA في المجلس التشريعي، تبنت حكومة بوستامانتي سياسات اقتصادية جديدة لصالح العمالة. وتم رفع التعريفات الجمركية، وإدخال ضوابط على الواردات والصرف، وزيادة أجور العمال، وتم توسيع مشاريع الأشغال العامة. في حين أنّ تلك السياسات لم تكن جذرية بما فيه الكفاية لإرضاء الجناح المسلح لحزب APRA،[٢٠] إلّا أنّ تلك الإجراءات أثارت غضب العائلات الأوليغارشية في بيرو ومعارضتهم لتلك السياسات؛ وفي واقع الأمر كان بوستامانتي يفتقر للخبرة السياسية،[٢١]

وإزاء ذلك كان غير قادر على التفاوض بشكل فعال مع حزب APRA أو الأوليغارشية. لا سيما بعد أن اغتال أعضاء حزب APRA رئيس تحرير إحدى الصحف الكبرى التابعة للعائلة الأوليغارشية، وعليه سعى الرئيس بوستامانتي إلى تهميش حزب APRA، لكن محاولته عدت غير حاسمة من قبل الأوليغارشية. ووسط الاضطراب السياسي، والتدهور الاقتصادي وبدعم قوي من الأوليغارشية، سعت حكومة بوستامانتي إلى تأمين الدعم الاقتصادي والدبلوماسي من إدارة الرئيس الأمريكي ترومان.[٢٢]

وعلى أثر ذلك، سعت ادارة الرئيس بوستامانتي إلى إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة لتحسين الوضع الاقتصادي العام وعليه،[٢٣] في أوائل عام ١٩٤٦، أبرمت إدارة بوستامانتي اتفاقيات مثيرة للجدل وامتيازات استكشافية مع شركة البترول الدولية (IPC)[٢٤] وهي شركة فرعية تابعة لشركة ستاندرد أويل لخدمة بيرو لديونها طويلة الأمد وللتنقيب عن النفط في صحراء سيشورا في شمال بيرو (مخصصة كمحمية وطنية).[٢٥]

وفي غضون أيام من تلك الاتفاقية، انضمت كل مجموعة سياسية في بيرو، فضلاً عن الصحيفتين الرئيسيتين في ليما الى الكفاح من أجل الدفاع عن مصالح البلاد. حيث أدان القوميون الاقتصاديون والرأسماليون المحليون الحريصون على تنمية موارد النفط في بيرو بشدة عقد سيشورا باعتباره استسلاماً خائناً للتراث الوطني. ولكن دعم قادة حزب APRA ذلك الاتفاق بشده، وجادلوا بأنّ ذلك التنظيم كان متوافقاً مع أيديولوجية الحزب المناهضة للإمبريالية، والتي شجعت الاستثمار الأجنبي طالما كان تحت إشراف حكومي صارم. وعليه شدد كل من APRA والرئيس بوستامانتي أيضاً على أنّ ذلك العقد غطى الاستكشاف فقط، وأنّ استغلال أي رواسب نفطية جديدة لا بد أن يتطلب عقوداً منفصلة.[٢٦]

علاوة على ذلك وصلت أول بعثة من صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) الى ليما في شباط ١٩٤٧ وبدأت عملية المشاورات الفنية مع حكومة بيرو وبعد تلك المشاورات أوصى صندوق النقد الدولي الإدارة البيروفية بإجراء تخفيضات جذرية في الميزانية لوقف التضخم.[٢٧] ولأنّ التحديات الاقتصادية التي واجهها الرئيس بوستامانتي ريفيرو كانت هائلة في ذلك الوقت.[٢٨] وكانت الإدارة الأمريكية تشجع انضمام بيرو إلى اتفاقية الجات (Gatt) من أجل ضمان اتفاقية تجارية جديدة أكثر إرضاءً لبيرو من اتفاقية ١٩٤٢ ولتوسيع تغطية أمريكا اللاتينية للجات.[٢٩]

وفي تلك الاثناء كانت حكومة بوستامانتي تأمل في أن تتم مكافأتها بحوالي ٣٠ مليون دولار من القروض الأمريكية، لكن بسبب انتقادات العائلات الأوليغارشية في بيرو لتلك الاتفاقيات في المقام الأول، وهي انتقادات انتهازية هدفت بوضوح الى انهيار حكومة بوستامانتي، وعليه لم يتم تنفيذ تلك الاتفاقيات، ولم تكن القروض الأمريكية وشيكة. وإزاء ذلك، في الأول من آب عام ١٩٤٧، مددت بيرو مطالباتها بالسيادة على بحارها ومواردها على مسافة ٢٠٠ ميل

من خطها الساحلي. كانت تلك المطالبات بمثابة تحدي لموقف الولايات المتحدة الأمريكية القائل بأنّ عقيدة حرية البحار تمنع أي أعمال من ذلك القبيل وتتجاوز الحدود التقليدية التي تبلغ ما بين ثلاثة أميال واثني عشر ميلاً. وكان لا بد أن يؤدي ذلك الخلاف إلى صراع بين بيرو والولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على ذلك، حثت إدارة بوستامانتي الحكومة الأمريكية على مغادرة مطار تالارا، (Talara)، الذي مُنح استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية. وعلى القدر نفسه من الأهمية، انتقدت حكومة البيرو في عام ١٩٤٨ خطة مارشال، الخاصة ببرنامج المساعدات الاقتصادية الضخم لأوروبا، لفشلها في أخذ احتياجات أمريكا اللاتينية في الاعتبار.[٣٠]

خاصة عندما كان البلدان يتقاسمان في ذلك الوقت رؤية مماثلة. لم يكن كل شيء جيداً؛ بسبب انخفاض صادرات بيرو إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل ملحوظ في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، مما أدى إلى بعض الاضطرابات الاقتصادية والتضخم والاضطرابات العمالية.[٣١] وبالفعل وقعت بعض الاضطرابات وتحديداً في ٥ تشرين الأول عام ١٩٤٧، عندما حظر الرئيس بوستامانتي حزب APRA، وتم اعتقال حوالي ١٢٠٠ شخص. وفي تلك الأثناء، حاول مدنيون مسلحون في مدينة أريكويبا (Arequipa)الجنوبية في بيرو، على بعد حوالي ١١٠ أميال شمال ليما، اقتحام ثكنات الجيش لكنهم فشلوا. وفي ٦ تشرين الأول عام ١٩٤٨، قامت دوريات المشاة بتطهير القناصة المتمردين الذين اتخذوا "موقفًا انتحارياً" خوفاً من إطلاق النار عليهم دون محاكمة. وفي الوقت نفسه، قامت طائرات الجيش بدوريات بين ليما وتروجيلو (في بيرو) وبعد عدة تقارير أفادت بأنّ ٦٠ ألف مدني مسلح اعتزموا السير إلى ليما. وفي ٧ تشرين الأول عام ١٩٤٨، ألقي القبض على فيكتور راؤول هيا دي لا توري زعيم حزب APRA، بتهمة التواطؤ في ثورة كالاو. وفي وقت متأخر من تلك الليلة، اجتمع مجلس الوزراء في جلسة خاصة وقرر محاكمة هيا دي لاتوري و١٣ آخرين من قادة حزب APRA عسكرياً. وفي ١٣ تشرين الأول، نفت بيرو شائعات مفادها أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ساعدت في تنظيم الثورة في كالاو.[٣٢]

وفي اعقاب ثورة كالاو التي قادها حزب APRA، عام ١٩٤٨، في ميناء كالاو التي شارك فيها ضباط عسكريون من المستوى الأدنى وهو انتهاك غير مقبول للانضباط العسكري،[٣٣] وبعد ذلك اشتدت الاضطرابات السياسية عام ١٩٤٨، لا سيما بحلول الصيف عندما أصبح نظام الرئيس بوستامانتي غير مستقر على نحو متزايد، وانتشرت الاضطرابات العمالية على نطاق واسع، إذ طالب العمال بالأمن الوظيفي، وزيادة الأجور لمواكبة ارتفاع تكاليف المعيشة. واندلع نزاع عمالي كبير تعلق بعقارات شركة دبليو آر جريس (W.R. Grace) والنقابة التي سيطر عليها حزب APRA إلى أزمة سياسية شاملة. وبحلول أيلول عام ١٩٤٨، أدى الإضراب إلى إصابة صناعة السكر في بيرو بالشلل، كما أثرت الاضطرابات العمالية على شركة" Pan American Grace Lines"، وشركة" Grace Company "للمنسوجات، وعمال الشحن والتفريغ وعمال المستودعات. إلى جانب ٣٠ ألف عامل من عمال شركة دبليو آر جريس المضربين عن العمل، كانت النقابات العمالية التي مثلت عملياً كل شريحة من قطاعات الاقتصاد

تطالب باتخاذ إجراءات حكومية من أجل زيادة الأجور بشكل شامل؛ نظراً لأن تلك الاضطرابات العمالية كانت بمثابة اختبار للقوة السياسية لحزب APRA، وعليه فقد رفض دبليو آر جريس تقديم تنازلات. وإدراكاً لكثافة الإضرابات، استخدم حزب APRA الاضطرابات الاجتماعية المتفشية للضغط السياسي ضد حكومة بوستامانتي الذي نأى بنفسه بشكل متزايد عن أنصار حزب APRA. واضطر بوستامانتي إلى تحقيق الاستقرار في البلاد وإنقاذ حكومته، فأمر بالقبض على سائقي الحافلات المضربين، مما دفع حزب APRA إلى إعلان اضراب وطني لمدة ٢٤ ساعة.[٣٤]

وتماشياً مع ما تم ذكره بسبب تلك الاضطرابات وخوفاً من اتجاه البلاد نحو ثورة اجتماعية في عهد بوستامانتي الذي فقد معظم قاعدة دعمه الشعبية قررت الأوليغارشية والجيش إنهاء إدارة بوستامانتي. في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨،[٣٥] وبدعم سياسي من الأوليغارشية قام وزير الداخلية في بيرو مانويل أودريا(Manuel A. Odria)، بانقلاب، في مدينة أريكويبا الجنوبية في بيرو. وبطريقة أقل مباشرة، وبعد الانقلاب تولى أودريا حكومة عسكرية مؤقتة في بيرو. حيث اعتمد نظام الجنرال أودريا أيضاً على دعم الأحزاب السياسية اليمينية الرئيسة، ومن بينها (التحالف الوطني) الحزب المؤسس من قبل رئيس البنك الدولي بيدرو بيلتران (Pedro Beltran) الذي مثل مصالح كبار مزارعي ومصدري القطن والسكر في بيرو وكان يتمتع بعلاقات وثيقة مع الحكومة الأمريكية وكبار الضباط العسكريين.[٣٦]

ساعدت تلك الخطوة الرئيس اودريا في الحصول على دعم الإدارة الامريكية على الرغم من أن الاخيرة بدت وكأنها تأسف لفشل حزب APRA في حكومة بوستامانتي، إلا أنها سرعان ما قبلت أوديريا كحليف قوي مناهض للشيوعية، لا سيما عندما حول البلاد نحو عدم التدخل في النمو القائم على التصدير والانفتاح على رأس المال الأجنبي بعد التجربة القصيرة مع نشاط الدولة والترويج الصناعي في عهد بوستامانتي. ومن ذلك المنطلق أعدت النخب البيروفية نفسها متوافقة مع الاتجاه العالمي بعيداً عن تدخل الدولة. تحول أودريا نحو السوق الحرة، والذي حظي بدعم قوي جداً من الطبقات العليا في بيرو، جاء في أعقاب توصيات من صندوق النقد الدولي. وإزاء ذلك زادت استثمارات أمريكا الشمالية في بيرو بشكل كبير، خاصة في مجال التعدين والبترول. اشتكى بوستامانتي المخلوع من أن القرارات الدولية الداعمة للديمقراطية فشلت في منع نظام أودريا غير القانوني وغير الديمقراطي من الحصول على الاعتراف الدبلوماسي.[٣٧]

ومع اقتراب نهاية مدة ولايته، وعد الرئيس أودريا بإجراء انتخابات وطنية حرة، كان من المقرر إجراؤها في حزيران ١٩٥٥، بدأت المعارضة السياسية، برئاسة بيدرو بلتران، السفير السابق لدى الولايات المتحدة الأمريكية، حملة لمنع استمرار نظام أودريا، مما أدى إلى حدوث اضطرابات سياسية.[٣٨]

في وقت كان اعتماد البلاد على عامل التصدير باعتباره العامل الرئيسي وظل مصدر النمو الاقتصادي بالنسبة لبيرو، وعليه أصبح توزيع الدخل غير متكافئ على نحو متزايد. لكن بفضل موقف إدارة الرئيس أودريا الودي تجاه

المستثمرين في أمريكا الشمالية، حظيت إدارة أودريا بدعم قوي في واشنطن. إذ كانت حكومة بيرو واحدة من أولى حكومات أمريكا اللاتينية التي وقعت على معاهدة المساعدة والدفاع المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية. (وفي وقت لاحق، قامت إدارة أيزنهاور بتكريم أودريا، فضلاً عن عدد من الحكام المستبدين الآخرين في أمريكا اللاتينية) في الوقت الذي كان يتعرض فيه لانتقادات في الداخل؛ بسبب انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان. وفي اتفاقية المساعدات العسكرية الثنائية والدفاع المتبادل المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبيرو في ٢٢ شباط ١٩٥٢، تلك الاتفاقية التي كانت تحت رعاية قانون الأمن المتبادل لعام ١٩٥١، أضفت الطابع الرسمي على الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في بيرو والذي أصبح ذا أهمية متزايدة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. وبموجب تلك المعاهدة تلقت بيرو أسلحة ومساعدات عسكرية، من الولايات المتحدة الأمريكية مقابل بيع معادن استراتيجية والسماح لها في إنشاء قواعد عسكرية في بيرو. فضلاً عن ذلك، واصلت وزارة الدفاع الأمريكية السياسة التي بدأت إبان الحرب العالمية الثانية برعاية البعثات الدراسية والزيارات الودية للضباط البيروفيين إلى المنشآت العسكرية الأمريكية.[٣٩]

أثر بعثة كلاين في تطور الصلات الاقتصادية بين الادارة الأمريكية وبيرو ١٩٤٩-١٩٥٥.

استناداً إلى ما سبق، كانت رغبة حكومة بيرو تحقيق قدر من الاستقرار، وإزاء ذلك قررت الحكومة في ليما التعاقد مع شركة استشارية أمريكية لدراسة الوضع المالي في بيرو وتقديم توصيات لتحسين الوضع آنذاك. وعلى الرغم من أنّ صندوق النقد الدولي كان قد أكمل بالفعل في عام ١٩٤٨ دراسة الشؤون المالية لبيرو إبان رئاسة بوستامانتي، إلّا أنّ وزارة الخارجية الأمريكية أعلنت في ٢٢ تموز عام ١٩٤٩، أنّ يوليوس كلاين (Julius Klein)،[٤٠] لا بد أن يترأس بعثة إلى بيرو. بالمقابل كان المجلس العسكري في بيرو لم يكن لديه أي تخيلات بشأن المشاكل المالية الخطيرة التي قد يكون لها عواقب اجتماعية كبيرة من جراء تلك البعثة. ولم يكن الرئيس أوديريا يعلم أنّ هناك ثمن سياسي يجب دفعه مقابل تنفيذ برنامج التقشف الذي طالب الطبقات الدنيا بتحمل المزيد من التضحيات.[٤١]

بالفعل تم التعاقد على مهمة كلاين من قبل شخصيتين هما، بيدرو بلتران، رئيس البنك المركزي آنذاك، وفرناندو بيركمير، سفير بيرو في واشنطن. هناك أدلة على أن الإدارة الامريكية استرشدوا بحذر إلى استنتاجاتهم من قبل الأوليغارشية، الذين اكتسبوا نفوذاً في ظل إدارة اودريا العسكرية التي تم تنصيبها مؤخراً، وكما وضح الرئيس أودريا بأن هدف سياسة الحكومة من التعاقد مع تلك البعثة هو لتوجيه البلاد نحو اقتصاد حر يخدم مصالح الشعب البيروفي على أفضل وجه. كما نص قانون البنك المركزي على إنشاء مجلس إدارة هيمن عليه ممثلو البنوك والمنظمات الأخرى المتأثرة بشدة بالأوليغارشية، مثل الجمعية الزراعية الوطنية ولم يُسمح للبنك المركزي بأن يصبح أداة لتقوية النمو الاقتصادي عن طريق التخصيص المخطط لرأس المال بين قطاعات الاقتصاد كما حدث في بعض بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى.[٤٢]

كانت حكومة الرئيس اودريا التي وصفتها بعض الأبحاث على أنها نوع من "النزعة العسكرية التنموية"، وقد برزت ملامحها عبر اقتصاد سياسي متحرر، مع مصالح القلة الزراعية التي كانت تقطن المناطق الساحلية، للتحالف مع الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات وخاصة أمريكا الشمالية. وقد تبعت تلك التحالفات بدورها بقية التحالفات التي لاحظناها مع حلفاء الحرب العالمية الثانية في ذلك الوقت، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية. وبالفعل تعاقدت حكومة البيرو مع "بعثة كلاين" للأعوام (١٩٤٩-١٩٥٥)[٤٣] للقيام بعملية إعادة تنظيم شاملة للأنظمة الاقتصادية والمالية والإدارية، لا سيما في مجال السياسة النقدية وسياسة الميزانية، فضلاً عن إصلاح الأنظمة، والممارسات التجارية والجمارك، لإزالة العقبات التي أعاقت التنمية الحرة للأنشطة الاقتصادية في بيرو. إزاء ذلك نفذت حكومة أودريا توصيات بعثة كلاين لإعادة هيكلة الاقتصاد البيروفي وتحريره.[٤٤]

وفي الوقت الذي كانت بيرو في المقام الأول منتجاً للمواد الخام وفي مقدمتها القطن والسكر والنفط والمعادن غير الحديدية كان هناك اهتمام متقطع من حكومة بيرو بالتصنيع والتنمية الاقتصادية. لقد تم إعاقة تلك التنمية الصناعية؛ بسبب المصالح المتضاربة للمجموعات المحافظة المسيطرة، وخاصة بسبب معارضة بعض كبار المزارعين. وفي آب ١٩٤٩، قامت بعثة كلاين بدراسة وتقديم توصيات بشأن مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك السياسة النقدية والتجارة الخارجية ومشكلات ميزان المدفوعات والهيكل الضريبي والميزانية والجمارك والإدارة الحكومية بشكل عام، كما خصص وقتاً كبيراً لإمكانيات التنمية الاقتصادية. وكانت الغالبية العظمى من توصيات تلك البعثة متوافقة مع سياسات وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية، ولحسن الحظ اعتمدت حكومة بيرو العديد من التوصيات. وكوسيلة للحصول على امتيازات جمركية لمنتجاتها التصديرية الرئيسة ولمراجعة اتفاقية التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبيرو (للعام ١٩٤٢)، تفاوضت حكومة بيرو مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع بلدان أخرى في توركواي (Torquay)[٤٥] للانضمام إلى الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية وتجارة الجات.[٤٦]

ولكن بسبب ارتفاع العجز المالي، والاختلال المتزايد في سوق الصرف الأجنبي، سرعان ما عالج المجلس العسكري لأودريا بعض التشوهات في أنظمة النقد الأجنبي والتجارة، لكنه تخلى بعد ذلك عن تعادل سعر الصرف الثابت البالغ ٦.٥ سول لكل دولار (المطبق منذ حزيران ١٩٤٠) وأدخل نظام سعر الصرف العائم المزدوج في تشرين الثاني ١٩٤٩. أي ارتفاع مؤقت في سعر الصرف بعد التعويم (Flotation)،[٤٧] إلى جانب الانكماش النقدي وتدابير سياسية أخرى.[٤٨]

خلاصة القول إنّ طبيعة العلاقة بين المستثمر الأجنبي والادارة في بيرو، هي علاقة أرادت من خلالها الإدارة الامريكية تحقيق مكاسب اقتصادية، أما بيرو فقد حاولت تحقيق أقصى قدر من التنمية الوطنية، وبذلك حاولت التقليل من التأثير الكبير في ذلك الوقت لصانع السياسة الامريكية. ولكن بقدر ما شاركت الإدارة البيروفية بنشاط في شؤون المستثمرين الأجانب الأميركيين، فهي حتماً ممزق في عدة اتجاهات سياسية مختلفة.[٤٩]

ومن الجدير بالذكر، كان الطابع الاستعماري للاقتصاد البيروفي جذرياً. وكانت البرجوازية الصناعية البيروفية مجرد تابع للولايات المتحدة الأمريكية، بدليل أنّ موظفي وزارة الحرب الأمريكية وضحوا بأن رجال الأعمال البيروفيين لم يكن لديهم سوى مجرد تابع للولايات المتحدة الأمريكية. فقد قدمت الأخيرة معرفة قيمة حول السوق والاتصالات للتعامل مع الحكومة والنقابات ومع سن تشريعات مواتية لرأس المال الأجنبي، ونتيجة ذلك غزت الأعمال التجارية الأمريكية الاقتصاد الوطني مع قيود قليلة، ولا سيما في أنشطة استخراج المعادن.[٥٠] على سبيل المثال، إبان إدارة الرئيس أودريا مُنحت امتيازات استغلال النفط لشركة البترول الدولية، وتم إنشاء شركة ماركونا (Marcona) للتعدين[٥١] في إيكا (Ica) في بيرو لاستخراج خامات الحديد؛ وبعد ذلك بوقت قصير، تأسست شركة جنوب بيرو للنحاس في مدينة موكيغوا (Moquegua) في بيرو.[٥٢] وبالمقابل دعا الرئيس أودريا إلى الاستثمار الأمريكي المباشر في خط سكة الحديد المقترح تومبو ديل سول-بوكالبا، خاصة وأنّ الحكومة استثمرت ٢٥ مليون سول في ذلك المشروع، مما جعله أقل خطورة بالنسبة لمستثمري القطاع الخاص. وأشار الملحق التجاري الأمريكي إلى أنّه طالما أنّ الشركات المشابهة لخط سكة الحديد المقترح عملت بعجز في ذلك الوقت، فلن يكون لدى رأس المال الأجنبي الخاص الحافز لدخول السوق البيروفية.[٥٣] علاوة على ذلك، اعترضت بعض الشركات الأمريكية على سياسات الرئيس أودريا في مجال الصرف الأجنبي التي تفضل منطقة الجنيه الاسترليني على حساب أمريكا الشمالية. وعلى أثر ذلك أوصت بعثة كلاين ببعض التغيرات في النظام النقدي كخطوة أولى في برنامج التعديل والتحسين،[٥٤] وعليه دعا مرسوم آب (August decree)[٥٥] مُصدّري الجنيه الاسترليني إلى الاحتفاظ بنسبة ١٠٠ في المائة من عائدات الصرف، في حين حصل مصدرو الدولار على ٥٥ في المائة،[٥٦] في شهادات الصرف و٤٥ في المائة في باطن الأرض. وأكد الرئيس أودريا أنّ مرسوم آب الذي أثر على مصدري الجنيه الاسترليني استند إلى حاجة بيرو إلى الدولارات المستخدمة لاستيراد اللحوم والحليب والقمح، وكذلك لخدمة الديون الدولارية. ومن ذلك المنطلق جاء نقص الدولار والحاجة إلى الحفاظ على بعض الضوابط ومع اعتراف أودريا بأن الحاجة إلى استيراد المواد الغذائية تنبع من ارتفاع الأسعار المحلية، وعليه فقد أكد على أهمية الحفاظ على توازن الأسعار والأجور من أجل الاستقرار الاقتصادي والهدوء الاجتماعي. وخلص الرئيس أودريا إلى أنّ حكومته عملت على تحقيق المساواة في معاملة المصدرين، لكن الأخير أبلغ سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بأن الدولار مرتفع بشكل مصطنع، وبالتالي منع التوسع في التجارة بين بيرو وأمريكا الشمالية. وحث واشنطن على النظر في مستوى أكثر واقعية للدولار.[٥٧]

وعليه، أشارت الحسابات القومية إلى أن النمو الاقتصادي عكس النمو في الاستهلاك وليس في الاستثمار الإنتاجي أو الصادرات. وتجاوزت مساهمة الاستهلاك الإجمالي في النمو الاقتصادي بكثير المساهمة المشتركة للاستثمار والصادرات، مع تلاشي الانتعاش الذي قاده الاستثمار/التصدير إبان الحرب العالمية الثانية. عندما كان الثابت الآخر بين عامي (١٩٤٠-١٩٤٥) و(١٩٤٥-١٩٤٩) هو المساهمة السلبية للواردات في النمو الاقتصادي في

سياق العجز المالي الكبير والضغوط المتكررة في سوق الصرف الأجنبي التي حاولت الحكومة عبثاً معالجتها عن طريق ضوابط الصرف والتجارة. أدى ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني، إلى جانب الهجرة الكبيرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، والذي أدى إلى ظهور الحاجة إلى نموذج نمو بديل موجه نحو التصدير وقائم على الاستثمار، والذي بدأ في ظل المجلس العسكري بقيادة الرئيس أودريا. وفي الصدد نفسه تأثر تحرير نظام الصرف في ١١ تشرين الثاني عام ١٩٤٩ بشكل كبير بتقرير مهمة كلاين. وقد دعم ذلك التقرير، الذي أعده فنيون تعاقدوا في الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم المشورة إلى حكومة بيرو فيما يخص المسائل الاقتصادية والمالية، وإعداد مرسوم – القانون رقم (١١٢٠٨) الذي تخلى عن التكافؤ الرسمي للسول وأجاز للمصدرين الحصول على شهادات صرف لكامل قيمة صادراتهم، وأكد التقرير على أنّه لا ينبغي للبنك المركزي التدخل في سوق الصرف الأجنبي، مع ملاحظة أن تحقيق سعر صرف "طبيعي ومستمر" في السوق الحرة قد يستغرق بعض الوقت، وتوقع التقرير أيضاً ارتفاعاً مؤقتاً في السعر (كما حدث بالفعل)؛ بسبب زيادة المعروض من الدولارات في سوق الصرف والذي تضاءل في نهاية المطاف؛ بسبب عوامل موسمية التصدير، كما أكد تقرير مهمة كلاين على الحاجة إلى جعل بيرو وجهة مرغوبة للاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي عن طريق تعزيز قطاع التصدير المربح عن طريق سعر صرف تنافسي. وكان يُنظر إلى الأخير على أنّه أفاد الصادرات التقليدية الكاسدة (مثل السكر والقطن والنحاس والنفط) والصادرات غير التقليدية (الفحم والإسمنت والأسماك والمنسوجات)؛ وكانت تعد فكرة مستساغة وفي الوقت المناسب لحكومة الرئيس أودريا.[٥٨]

ورأت البعثة أيضاً أنّه ينبغي لوزارة المالية والتجارة أن تعتمد سياسة التصريح الفوري باستخدام شهادات الصرف في معاملات أخرى غير واردات البضائع. وبذلك ينقضي وقت طويل جداً بين طلب التحويل بالدولار من الفوائد، وأرباح الأسهم والمدفوعات الأخرى التي يحق لها عادةً التبادل. وينبغي تحسين العملية الإدارية لتصفية مثل تلك الطلبات لتحويل معاملات الخدمة إلى الحد الذي يمكن فيه إصدار قرار لمقدمي الطلبات في غضون مدة زمنية معقولة، وكان المقترح عشرة أيام.[٥٩]

ونتيجة لذلك، سارعت إدارة الرئيس أودريا إلى دعم زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر على غرار تحرير سوق الصرف الذي أوصى به تقرير بعثة كلاين. كما تم اعتماد عدد من التدابير القانونية لتحفيز صناعة التعدين إبان تلك الأعوام. لا سيما (قبل شهرين من إصلاح نظام الصرف في آب عام ١٩٤٩)، علاوة على ذلك حصلت صناعة التعدين على رخصة لبيع جميع عمليات التبادل وفق الأسعار التي أقرها تقرير بعثة كلاين. كما صدر قانون التعدين الجديد في ايار عام ١٩٥٠. وقد أعفى شركات التعدين لمدة (٢٥) عاماً من جميع ضرائب التصدير آنذاك، أو التي يتم تقديمها للمستقبل في ذلك الوقت، باستثناء ضريبة الدخل وبعض ضرائب الأراضي. وعليه، انطلقت العديد من المشاريع الاستثمارية الكبيرة بعد تطبيق قانون التعدين الجديد: مصفاة جديدة للزنك أنشأتها شركة سيرو دي باسكو؛ استكشافات جديدة لرواسب النحاس الغنية في جنوب بيرو (توكيبالا وكيلافيكو) من قبل شركة بيرو للتعدين والصهر التابعة

للولايات المتحدة الأمريكية. كما زاد إنتاج المنغنيز والتنغستن، بتمويل من بنك التعدين البيروفي وقروض من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي.[٦٠]

وتماشياً مع ما تم ذكره، ففي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٥٠، قامت بعثة كلاين بفحص الضرائب في بيرو. وأوصت البعثة بإصلاحات شاملة هدفت إلى تعزيز دور رأس المال الأجنبي في الاقتصاد البيروفي. وحتى قبل أن تبدأ البعثة عملياتها، عارضت رسوم التصدير وغيرها من الآليات التجارية التقييدية التي شكلت آنذاك جوهر استبدال الواردات، باعتبارها غير اقتصادية. ولتحرير التجارة، اقترح يوليوس كلاين إزالة قائمة الواردات المحظورة بالكامل بمرور الوقت. وكوسيلة لجذب المزيد من الدولارات، اقترحت البعثة في ذلك الوقت تسجيل السفن الأمريكية في بيرو بأسعار تنافسية، وزيادة السياحة، وخصخصة الاحتكارات الحكومية، ودراسة جميع العوائق الحكومية أمام الاستثمار الخاص. وأخيراً، ووفقاً للمبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي، فإن سعر الصرف لا بد أن يتقلب حتى يصل من (١٥ إلى ١٦) سولاً بمجرد تخفيف الضوابط. وفي أوائل اذار ١٩٥٠، قدمت بعثة كلاين تقريراً إلى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، دعا فيه إلى إعادة تنظيم البنك المركزي في بيرو، وسياسة جديدة بشأن النفط والتجارة والمالية والتنمية. وكما كان متوقعاً، أوصت البعثة بميزانية متوازنة دون توسيع القاعدة الضريبية أو خفض نفقات الدفاع المتزايدة. وبدلاً من ذلك، لا بد من تعزيز الإيرادات عن طريق اللامركزية في تحصيل الضرائب وتنفيذ آليات المساءلة المصممة للحد من التهرب الضريبي المزمن والمنتشر والفساد الحكومي. فضلاً عن ذلك، اقترحت البعثة أيضاً إلغاء الفصل بين الضرائب الخاصة في بعض الحسابات المتميزة. ولكن بسبب الضغوط السياسية من بعض مجموعات المصالح، بما في ذلك حزب العمال والأحزاب السياسية الوسطية واليسارية، قامت الحكومة برفع الضرائب الخاصة على المدارس، والمستشفيات، والبرامج الاجتماعية والبنية التحتية. وبالتالي يكون هناك ضغط أقل على الحكومة لمواصلة البرامج الاجتماعية والأشغال العامة. ووفقاً لسياستها العامة المتمثلة في تحويل رأس المال من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أوصت بعثة كلاين بإلغاء الضرائب المخصصة للتخفيف من البطالة وتقليص خدمة الديون عندما تكون البطالة منخفضة. ولم يؤد تراكم الأموال في الحسابات الحكومية أثناء الدورة الاقتصادية المتوسعة إلّا إلى تفاقم التضخم ومنع استثمار رأس المال الأجنبي. وبالمثل، فإنّ تحويل الإيرادات لتوفير رأس المال لبعض البنوك الحكومية التي استفادت منها مجموعات المصالح الخاصة آنذاك، لا سيما المستوردين والمصنعين، كان بمثابة دعم ائتماني اقترحت البعثة إلغاءه. وكان ذلك متوافقاً مع السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية التي عارضتها من حيث المبدأ أي دعم مباشر أو غير مباشر للتنمية الصناعية في أمريكا اللاتينية. ومن بين الضرائب التنازلية الأخرى، وفقًا للبعثة، تلك التي تم تطبيقها على الواردات الفاخرة، وهي ضريبة ضرورية تكاد تكون عالمية في أمريكا اللاتينية.[٦١]

ومن السيطرة على العملة وعجز الميزانية في نهاية الأربعينيات، انتقلت البلاد إلى سياسة ليبرالية ملحوظة، والتي أدخلت نظاماً مرناً في شروط التجارة، وتقليل مخاطر القيود المستقبلية والحرية الكاملة لتصدير الأرباح. وقد عززت تلك

التدابير قطاع التصدير (الصوف والسكر والجلود وغيرها) الذي كان مفضلاً في قطاع التعدين مع صدور قانون التعدين الجديد، في ١٢ أيار عام ١٩٥٠، والذي دخل حيز التنفيذ في تموز من ذلك العام. وقد ساعدت بعض المواد على الاستثمار في صناعة التعدين، وذلك عن طريق تخفيض الضرائب التي كانت مثقلة منذ القدم، وذلك من خلال منح إعفاء من دفع الفواتير لمنتجات التصدير الأولى في كل سنة سنوية تصل قيمتها إلى ٨٠٠.٠٠٠ سول وسداد ضريبة القيمة المضافة. الرسوم الإقليمية وضريبة الأرباح التي أعفت أصحاب الامتيازات لمدة ٢٥ عاماً من جميع الضرائب.[٦٢]

ومن ذلك المنطلق تم فرض ضريبة الرفاهية للحفاظ على التوازن الخارجي أثناء موجة الاستيراد في أواخر الأربعينيات ومع بداية الخمسينيات من القرن الماضي. واعترافاً بأنّ زيادة الضرائب على السلع الكمالية وسط التضخم كان وسيلة فعالة لاستيعاب فائض السيولة من الفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفع، وعليه أصرت البعثة على أنّ نفس السياسة من شأنها أن تؤدي إلى ركود الصناعة والتجارة عندما تستقر الأسعار. وخلصت البعثة إلى أنّ خفض الضرائب على كل شيء، من الكماليات إلى الأساسيات، كان الطريقة الأكثر حكمة لتحفيز الاستهلاك والإنتاج، الأمر الذي لا بد أن يؤدي بدوره إلى زيادة الإيرادات الحكومية. ولم يكن مثل ذلك النموذج الاقتصادي التقليدي ذا أهمية بالنسبة لبيرو، ولكنه كان أكثر ملاءمة لدولة صناعية ذات طبقة متوسطة كبيرة وأصحاب أجور مرتفعين. ومن الواضح أنّ ذلك كان مثالاً لكيفية قيام الولايات المتحدة الأمريكية إبان بدايات الحرب الباردة بتطبيق نموذج اقتصادي وسياسي واحد على جميع البلدان، في سعيها إلى أمركة العالم غير الشيوعي. ولعل الاقتراح الأكثر تطرفاً الذي قدمته البعثة كان يتلخص في ضرورة قيام نظام الرئيس أودريا بتسوية كافة ديونه التجارية، في حين عمل في الوقت نفسه على إلغاء أغلب التنظيمات الحكومية الرامية إلى تعزيز القطاع الخاص وإضعاف القطاع العام بشكل كبير. وأخيراً، اقترح التقرير، الذي أيده أوديريا، إلغاء مكتب مراقبة الصادرات، والسماح لهيئة الجمارك بتولي واجبات المكتب.[٦٣]

بالمقابل أسست شركة ستاندرد أويل لأول مرة وجوداً جدياً في بيرو عن طريق أنشطة فرعها التابع لشركة IPC (التابعة للولايات المتحدة الامريكية)،[٦٤] عندما وافقت في عام ١٩٥١، على الخضوع لنظام ضريبة الدخل العادي في بيرو.[٦٥] وعليه أبلغت شركة النفط الدولية IPC الحكومة أنّه دون زيادة الأسعار، لا بد أن يؤدي إلى تقليص أنشطتها وتسريح العمال. كان التهديد الضمني هو أنّ انخفاض الإنتاج البسيط قد يؤدي إلى إرغام بيرو على استيراد النفط بأسعار أعلى من تلك المدفوعة مقابل الناتج المحلي. في الواقع، شرعت شركة النفط العالمية في وقف أعمال التنقيب وقامت بتسريح أكثر من ١,٠٠٠ عامل. وبعد تغيير الأنظمة، توصلت الحكومة إلى اتفاق يقضي برفع أسعار جميع المنتجات النفطية مقابل زيادة إعادة استثمار الشركة وإعادة توظيف العمال. لقد أثار ذلك الاستسلام الفعلي لشركة IPC عاصفة من الاحتجاجات العامة التي أجبرت الحكومة في النهاية على تقديم تشريع دعا الدولة إلى استحواذ أصول شركة IPC. ولم يتم سن ذلك التشريع قط، لكن الغضب العام بدأ يهدأ. ومع ذلك، عززت شركة IPC سمعتها كشركة

أمريكية كانت تستغل الشعب البيروفي وتوثق حكومتها بشكل مباشر في اتفاقيات تتجاهل المصلحة الوطنية. وفي الوقت نفسه، واجهت الشركة النظيرة لشركة IPC في قطاع التعدين مشكلات خطيرة خاصة بها.[٦٦]

وبحلول ٢٣ كانون الثاني عام ١٩٥٢، وافق البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) على قرض بقيمة ٢.٥ مليون دولار لتمويل تحسين مرافق الميناء في كالاو؛[٦٧] وفي ٨ تموز ١٩٥٢، وافق البنك الدولي للإنشاء والتعمير على قرض بقيمة ١.٣ مليون دولار للمساعدة في تمويل شراء معدات من الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الزراعية في بيرو. وفي ١٥ تموز ١٩٥٣، وافق بنك التصدير والاستيراد على تقديم قرض بقيمة ٢.٥ مليون دولار لشركة ماركونا للتعدين، وهي شركة أمريكية، للمساعدة في تمويل تطوير وإنتاج رواسب خام الحديد في بيرو؛ وفي ١٢ نيسان عام ١٩٥٤، وافق البنك الدولي للإنشاء والتعمير على قرض بقيمة ١.٧ مليون دولار للمساعدة في تمويل شراء معدات ثقيلة من الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الزراعية في بيرو.[٦٨]

ومن الجدير بالملاحظة، كان لبعثة كلاين تأثير بعيد المدى على سياسات بيرو، وساعدت توصياتها على تنفيذ مبادئ مؤتمر بريتون وودز، وإزاء ذلك أثرت على السياسات المالية والاقتصادية لأمريكا اللاتينية إبان الخمسينيات. ولذلك يجب الأخذ في الحسبان بأنّ سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في ليما تمكنت منذ البداية من الوصول إلى معظم تقارير مهمة كلاين المرسلة إلى حكومة الرئيس أودريا، وكذلك الأعمال التجارية في بيرو. وذهبت توصيات البعثة إلى ما هو أبعد من الإصلاح المالي، ألا وهو الخوض في السياسة وسياسة العمل والشؤون الخارجية والمسائل الإدارية. على سبيل المثال، حث يوليوس كلاين الرئيس أودريا على الاحتفاظ فقط بالسفارات والمكاتب القنصلية التي كانت تعد ضرورية للمصالح الوطنية والاستراتيجية لبيرو آنذاك. وكان كلاين لم يرَ أي ضرورة لبيرو في أن يكون لها ممثلون دبلوماسيون في الصين الشيوعية، أو في البلدان التي كانت لبيرو علاقات تجارية محدودة معها. وبطبيعة الحال، استلزمت تلك التوصية أن تقتصر بيرو في المقام الأول على دول نصف الكرة الغربي، وأوروبا الغربية وفقاً لسياسة واشنطن الخارجية. ومن زاوية أخرى، ومن أجل تحقيق وفرات مالية في الميزانية، أوصت البعثة بتخفيض الأشغال العامة التي كانت تتطلب نفقات كبيرة بالدولار. علاوة على ذلك، أشارت البعثة إلى أنّ شركة Corporacion de Vapores، وهي شركة أساسية بقدر ما تمثل كسراً لاعتماد بيرو في مجال النقل على خطوط النقل البحري في أمريكا الشمالية، غير مستغلة بالقدر الكافي. لذلك، شكلت الأبخرة استخداماً غير فعال للموارد. وحث تقرير بعثة كلاين حكومة بيرو على تأخير شراء السفن الجديدة لحين الانتهاء من دراسة الصناعة. وبالمثل عارض كلاين خط السكة الحديد المقترح الذي ربط ليما/كالاو ببوكالبا (شمال غرب كورديليرا ألترا أورينتال)، لأنّ ذلك كان مكلفاً للغاية. ويمكن تحقيق نفس الهدف عن طريق ربط بوكالبا بمدينة ليما/كالاو بطريق سريع. في مواجهة خطوط السكك الحديدية المملوكة للدولة بشكل عام (تم الاستشهاد بخط ماديرا–مامور البرازيلي وخط ألاسكا الأمريكي كأمثلة على العمليات المكلفة)، وتفسيراً لذلك فإنّ البعثة كانت لا ترغب في تعزيز خط السكة الحديد المركزي المملوك للحكومة في بيرو والذي لا بد أن يستفاد

من الخط المقترح فقط إذا تم تطوير الموارد المعدنية بشكل كافٍ، لكن يبقى التساؤل حول تحقيق البعثة مشروع السكك الحديدية فيما بعد. وعملاً بتوصيات بعثة كلاين الرامية إلى تقليص دور القطاع العام في الاقتصاد، أصدرت ادارة الرئيس أودريا في ١١ تشرين الثاني عام ١٩٥٤، مرسوماً بقانون ألغى نظام الصرف المزدوج، واستبدله بسعر متقلب واحد. ولا بد أن تتحمل البنوك العملات الأجنبية وتضمن الحكومة قابليتها للتحويل الحر. وعن طريق تخفيض قيمة السول، لتصبح واحدة من الدول القليلة في العالم التي ألغت جميع ضوابط الصرف، وكانت بيرو تأمل في جعل صادراتها أكثر قدرة على المنافسة. وعلى الرغم من أنّ ذلك الإجراء عزز بالتأكيد الفئات ذات الدخل المرتفع وحفز الاقتصاد على المدى القصير، إلّا أنّه كان على حساب العمال والموظفين بأجر. ورجع ذلك جزئياً إلى قوة الدولار مقارنة بالسول الضعيف، فقد تضاعف الاستثمار الأمريكي المباشر في النصف الأول من العقد، ليصل إلى ما زاد قليلاً عن ٣٠٠ مليون دولار. وبحلول عام ١٩٥٥ ساهمت تلك الظاهرة في زيادة اعتماد بيرو، في حين أدت إلى تفاقم مشاكل الهيكلية طويلة الأجل. ونتيجة لما تقدم ذكره، لن يتم بعد ذلك استيراد المواد الغذائية والأدوية بأسعار مدعومة. علاوة على ذلك، تم رفع كافة الضوابط على الأسعار في حين زاد دعم القمح. وعلى الرغم من حقيقة أنّ ذلك الإجراء كان متوافقاً مع سياسة صندوق النقد الدولي، فإن الاعتبار الأول الذي أخذه الرئيس أودريا هو أنّ بيرو لن تتمكن من تأمين قروض بنك التصدير والاستيراد أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير قبل تبني بعض توصيات بعثة كلاين على الأقل. وإزاء ذلك نشرت جميع الصحف البيروفية تقرير بعثة كلاين قبل يوم واحد من إصدار الحكومة مرسوم سعر الصرف. إلى جانب التوصية بالمعدل المتقلب الوحيد، دعت البعثة بقوة إلى الميزانيات المتوازنة وخدمة جميع الديون التجارية والعامة. وكما سبق أن ذكرنا، عارضت البعثة أي دعم للأغذية أو اللحوم، والأدوية، وحتى دعم القمح لا يمكن أن يستمر لمدة أطول من عام.[٦٩]

في الواقع كانت التوصية الأصلية للبعثة إلى الحكومة البيروفية، فيما تعلق بالأمر اعلاه، هي التخلي عن سعر الصرف الثابت وتوسيع نطاق حق جميع المصدرين في الحصول على شهادات بنسبة ١٠٠٪ من عملاتهم التي من شأنها أن تجبرهم تلقائياً على أن يتم دفع أي إعانة ينبغي الحفاظ عليها بالسول وليس بالعملة الأجنبية. كما كانت وجهة نظر البعثة فيما تعلق بتلك المسألة هي أنه من الضروري أن تحافظ الحكومة البيروفية على ميزانية متوازنة وأن أي ترتيب لمواصلة الإعانات كلياً أو جزئياً يجب أن يضمن بشكل عام الحفاظ على ميزانية متوازنة. وقد حذرت البعثة في وقت لاحق من أنه لا يمكن متابعة تلك الحلول البديلة دون النظر على نطاق واسع في أهميتها السياسية، ولكن القرارات السياسية من ذلك النوع تقع خارج نطاق اختصاص البعثة. وعليه أكدت البعثة بأن الحكومة البيروفية قبلت من حيث المبدأ أن إلغاء الدعم. ومن ناحية أخرى قررت الحكومة أنه من غير العملي إلغاء دعم القمح. وبحثت إمكانية الاستمرار في تقديم بعض الدعم للحوم والألبان المستوردة. وقد تم طلب توصيات أوسع نطاقا بشأن تلك القرارات

وبهدف الحفاظ على ميزانية متوازنة. وتم الاتفاق على أن أي إعانات مستقبلية يجب أن تؤخذ في الاعتبار في الميزانية وتدفع بالسول.[٧٠]

بعد ذلك نصحت البعثة بأنّه يمكن تعويض العاملين بأجر، بزيادة قدرها ٢٠ في المائة و١٠ في المائة طالما ظل دعم القمح ساري المفعول. وقد تضمن مرسوم تشرين الثاني تلك التوصيات، باستثناء أنّ حكومة بيرو منحت زيادة في الأجور بنسبة ٢٠ في المائة على أول ٤٠٠ سول، على الرغم من الإبقاء على دعم القمح. وتماشياً مع ما تم ذكره، علقت السفارة البريطانية في ليما قائلة بأنّ تقرير بعثة كلاين "ربما كتبه بيدرو بلتران وأصدقاؤه" وزير الاقتصاد والمالية. وفي هجوم عنيف، اتهمت شركة El Comercio الحكومة ببيع ما يخصها لمصالح القطن. وعن طريق اندماجها مؤقتاً مع النقابات العمالية، والاتحاد الثوري، والحزب الاشتراكي، وغير ذلك من جماعات المعارضة، قدمت حركة التجارة المحافظة نفسها باعتبارها نصير العمال والطبقات الوسطى ضد مصدري القطن والصناعيين. وانتقدت الصحف اليسارية بالقدر نفسه تقرير بعثة كلاين. ونظراً للانتقادات واسعة النطاق لسياسات الرئيس أودريا، قام الأخير بقمع الجماعات اليسارية والوسطية، في حين وعد بمنح أجور أعلى إذا أدت إجراءات رفع القيود عن غير قصد إلى انخفاض مستويات المعيشة للمواطن البيروفي العادي. ولإسكات المزيد من المنتقدين، أشار أودريا إلى الفساد الذي ولدته الضوابط في عهد الرئيس السابق بوستامانتي، وزيادة الواردات الجيدة منذ عام ١٩٤٥.[٧١] والجدير بالملاحظة كان الرئيس أودريا من أشد المدافعين عن تقرير بعثة كلاين وأعرب عن موافقته على السياسة التي اوصت بها البعثة في تقريرها الصادر في عام ١٩٤٩،[٧٢] بدليل أن السفارة البريطانية لاحظت أنّ سياسة اودريا تلك "تبث اعتقاداً عقائدياً بعدم التدخل وبالسوء المتأصل في أي شكل من أشكال التدخل الحكومي". وبما أنّ التدابير الجديدة كانت سلبية إلى حد كبير في أسلوبها ولم تتمكن في حد ذاتها من زيادة الإنتاج والصادرات، فقد كانت جدواها موضع شك منذ البداية.[٧٣] وفي تقييم تقرير البعثة اعترفت سفارة الولايات المتحدة الامريكية في بيرو صراحة، بأن التدابير التي اتخذتها بيرو والتي كانت الهدف النهائي للبعثة، هو لتسهيل وتيسير تنظيم التجارة والاستثمار والصرف الأجنبي وعليه قد حفزت الاستثمار المحلي والاجنبي.[٧٤] ولكن باستثناء النفط والتعدين، لم تقدم بيرو الحوافز الكافية لجذب الاستثمارات الأجنبية القادرة على تحويل وتحديث البلاد بالكامل. ففي نهاية المطاف كانت تحت تصرف المستثمرين الأجانب أسواق أخرى أكثر ربحية في أميركا اللاتينية وفي مختلف أنحاء العالم. ورفضت السفارة الأمريكية توقعات كلاين بشأن النمو الاقتصادي باعتبارها متفائلة بشكل غير مبرر، وشددت على أنّه، على عكس الجمهوريات الأكبر حجماً، كان لدى بيرو القليل من احتياطيات النقد الأجنبي بحلول نهاية الحرب. وكان ذلك ضاراً؛ لأنّ ليما لم تتمكن من تلبية الطلب على الواردات، أو الحفاظ على عملة مستقرة، أو بناء بنية تحتية كافية لاستيعاب مستوى الاستثمار الأجنبي المطلوب. فضلاً عن ذلك، وبسبب عدم وجود ضوابط على الصرف منذ عام ١٩٤٥، كانت تلك أسباب تخلف بيرو كثيراً من الناحية المالية مقارنة بجمهوريات أمريكا الجنوبية الأخرى. ومن ثم، نفذت الحكومة الضوابط واستخدمت عائدات التصدير لتمويل الواردات.

وعن طريق تنبيه مسؤولي البعثة إلى النظر في القيود المفروضة على القطاع الزراعي في بيرو، وتباطؤ إنتاج المعادن، خلصت السفارة إلى أنّ النفط كان النقطة (المضيئة) الوحيدة في مستقبل اقتصادي مظلم آنذاك.[٧٥]

وعلى الرغم من التقييم الحذر للسفارة الأمريكية لتوصيات بعثة كلاين، فقد منح التقرير لحاملي السندات الأجانب النفوذ اللازم لتسوية السندات المتعثرة. وبمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ضغطت واشنطن ولندن على بيرو لتسوية الديون الخارجية. وعلى الرغم من أنّ لندن كانت متشككة بشأن التزام إدارة الرئيس ترومان بالمساعدة في تسوية قروض بيرو المتعثرة، لا سيما عندما أكدت بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في نيسان للعام ١٩٥٠ للسفارة البريطانية في ليما أنّ ٥٦% من دائني بيرو قد قبلوا تسوية عام ١٩٤٧. وفي اجتماع مع سفير بيرو في واشنطن فرناندو بيركمير (Fernando Berkemeyer)[٧٦]، أصر مسؤولو وزارة الخارجية على أنّ بيرو وكوستاريكا لديهما أسوأ سجلات تسوية الديون في أمريكا اللاتينية. وبينما أثبت بنك الاستيراد والتصدير Exim Bank تقديمه قرضاً لشركة Cerro de Pasco، فإن واشنطن لم توافق على قروض تنمية واسعة النطاق لأي دولة في أمريكا اللاتينية. ولم تقم بترتيب أوضاعها المالية ولم تلتزم بالمبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي ووزارة الخارجية بشأن الديون والعملات الأجنبية والسياسات التجارية. كان دفاع السفير بيركمير الوحيد عن المرسوم بقانون رقم ١١,٤٤٨ هو أنّ ليما كانت بحاجة إلى وقت لفصل المطالبات المشروعة عن المطالبات الاحتيالية. وقد أثر فشل بيرو في الامتثال لطلب وزارة الخارجية بشأن تسوية مرضية للديون السابقة على قدرة ليما على تأمين قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير. في أيلول ١٩٥٠، عندما أبلغ البنك الدولي المسؤولين في بيرو أنّه لا يمكن الموافقة على أي ائتمانات قبل التوصل إلى تسوية مرضية مع مجلس حماية حاملي السندات الأجانب. وعليه طلب السفير بيركمير من جيمس روجرز (James G. Rogers) نائب رئيس مجلس حاملي السندات الأجانب تحديد شروط تسوية الديون المستحقة. وأصدر السفير الطلب نفسه إلى المجلس البريطاني لحملة السندات الأجنبية، الذي قام بتنسيق أنشطته في أمريكا اللاتينية عن طريق مكتب روجرز. وأخيراً أجبرت تلك الضغوط التي مارستها وزارة الخارجية البريطانية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في ليما على البدء في خفض ديونها التي تعود الى مدة ما بين الحربين العالميتين، في حين زادت تدريجياً ديونها المحلية والخارجية في مدة ما بعد الحرب. على الرغم من التخفيض التدريجي، إلّا أنّ التسوية الشاملة لم تكن وشيكة حتى صيف ١٩٥١.[٧٧]

كذلك كان للإجراء التي تمت التوصية باعتماده فيما تعلق بصندوق النقد الدولي الذي تضمن القرار التوصية وهو إلغاء سعر الصرف الثابت للسول وإجراء مشاورات بين الحكومة البيروفية وصندوق النقد الدولي والتعبير عن الضمانات بأن بيرو تواصل الالتزام من حيث المبدأ، باتفاقية صندوق النقد الدولي وأنه عندما تحدث الاختلالات، التي كانوا يسعوا إلى تصحيحها قد تم إلغاؤها، وعليهم الاعتراف على نطاق واسع بمبادئ تلك الاتفاقية، ولا بد تحديد سعر صرف رسمي

ولكن كان من المتوقع أن يكون اقتصاد بيرو خاضعاً لتأثيرات خارجة عن إرادته لأسعار منتجاته التصديرية وأن الظروف غير المستقرة في العالم.[٧٨]

وبحلول نيسان عام ١٩٥٦، وبعد أن منح صندوق النقد الدولي موافقته، تم اعتماد نظام جديد لسعر الصرف تَكوَّنَ من سعر صرف متقلب واحد للمعاملات التجارية ومعدل عائم بحرية لحركات رأس المال. في الواقع كان نظام سعر الصرف العائم المزدوج ذلك من تقليد يوليوس كلاين. عندما قدم الأخير في العام ١٩٤٩، توصية للإدارة البيروفية بالتوصية، باعتماد نظام متقلب مزدوج المعدل. واستمر ذلك النظام في البيرو منذ تشرين الثاني ١٩٤٩ حتى كانون الأول ١٩٥٤، في البداية كان يُعتقد أنّ البنك المركزي لا بد أن يتدخل أحياناً في سوق الصرف الأجنبي من أجل التخفيف من التقلبات المفرطة. وفي الواقع وبمساعدة صندوق النقد الدولي، أنشأت الحكومة صندوق استقرار بقيمة ٧٠ مليون دولار أمريكي لذلك الغرض. ومع ذلك سرعان ما بدأت الحكومة في التدخل في السوق بطريقة مباشرة، عن طريق ربط السعر التجاري بحكم الأمر الواقع، وبحلول عام ١٩٥٧، أصبح سعر الصرف مجالاً خطيراً للخلاف بين الإدارة البيروفية والبعثة الامريكية. وبينما أكدت الأخيرة بأنّ الظروف العالمية والوطنية الجديدة تطلبت خفضاً كبيراً لقيمة السول في بيرو، رفضت الحكومة القيام بذلك، على أساس أنّ من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التضخم. عندما رافق إصلاح نظام الصرف في العام ١٩٥٦ سلسلة من التدابير الرامية إلى تنظيم الرقابة على أنظمة التجارة الدولية. وكانت أهم عناصر نظام التجارة الخارجية الجديد وجود قائمة السلع الممنوعة التي لا يمكن استيرادها إلى البلاد وتطبيق نظام الاستيراد السابق.[٧٩]

الخاتمة:

يبدو من ذلك كان سبب رغبة الإدارة الأمريكية آنذاك بالاهتمام بالاتصالات الدبلوماسية مع بيرو لا سيما أثناء مدة الحرب الباردة؛ هو ظهور الرغبات المترافقة للحفاظ على الاستقرار في بيرو لصالح الإدارة الأمريكية، ومن أجل الحفاظ على الوصول إلى الموارد والأسواق التجارية، وحماية الاستثمارات في الخارج، ودرء التهديدات الأجنبية خاصة التهديد الشيوعي في ذلك الوقت، سواء كانت تلك التهديدات اقتصادية أو سياسية، كل تلك العوامل مجتمعة مثلت القوى المحركة للولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ إجراءات حماية بيرو ودفع الأخطار بعيداً عن تلك المنطقة الحيوية.

المصادر:

1-Odd Arne Westad, The Global Cold War: Third World Interventions and the Making of Our Times, Cambridge University Press, London, 2007, p.152.

2-David Rock, Latin America in the 1940s: War and postwar Transitions, University of California Press, London, 1994, p.119.

3-Mark T. Gilderhus, The Second Century: U.S.-Latin American Relations since 1889, Scholarly Resources Inc., Washington, 2000, p.113.

4-William A. Taylor, George C. Marshall and the Early Cold War: Policy-Politics and Society, University of Oklahoma Press, Washington, 2020, p.256.

5-Christine Hunefeldt, A Brief History of Peru, Facts on File, Inc., New York, 2004, p211.

[٦]-خوسيه لويس بوستامانتي ريفيرو (١٨٩٤-١٩٨٩): رئيس بيرو (١٩٤٥-١٩٤٨)، محامٍ ودبلوماسي متميز وأول رئيس منتخب ديمقراطياً منذ حزيران ١٩٤٥ إلى تشرين الأول ١٩٤٨، حصل بوستامانتي على شهادة في القانون والدكتوراه. دخل السياسة وخدم في السلك الدبلوماسي، كان ممثلًا دبلوماسي لدى بيرو وبوليفيا، وأوروغواي. في عام ١٩٤٥، تم انتخابه رئيساً كمرشح للجبهة الديمقراطية الوطنية (FDN)، وهو حزب من يسار الوسط متحالف مع التحالف الشعبي الثوري الشعبي (APRA) وحزب كومونيستا ديل بيرو (PCP). وتوفي في ليما عام ١٩٨٩. للمزيد ينظر:

Peter F. Klaren, Historical Dictionary of Peru, Rowman & Littlefield, London, 2917, p.73.

7- John V. Kofas, Foreign Debt and Underdevelopment: U.S. –Peru Economic relation 1930-1970, University Press of America, London, 1996, p. 103.

8-Christine Hunefeldt, A Brief History of Peru, Facts on File, Inc., New York, 2004, p.211.

9-John V. Kofas, Op. Cit., p.103.

10-Ronald Bruce St John, The Foreign Policy of Peru, Lynne Rienner Publishers, London, 1992, p.183.

11-Carlos Contreras and Marcos Cueto, Historia Del Peru Contemporaneo: Desde Las Luchas Por La Independencia Hasta El Presente, Ed.5, IEP instituto de estudios peruanos, Lima, 2013, p.301.

12-Leslie Bethell, The Cambridge History of Latin America, Vol.8, Cambridge University Press, London, 1991, p.427.

13-John V. Kofas, Op. Cit., p.104.

14-Leslie Bethell and Ian Roxborough, Latin America between the Second World War and the Cold War 1944-1948, Cambridge University Press, London, 1992, p.180.

15-Leslie Bethell, Op. Cit., p.427

16-John V. Kofas, Op. Cit., p.104.

17-Jean Christophe Agnew and Roy Rosezweig, A Companion to Post-1945 America, Blackwell,

Washington, 2002, p.428.

18-Paulo C. Contreras Struggles for Modernization: Peru and the Unites States 1961-1968, Doctoral thesis, University of Connecticut, UMI Publishing, 2011, p.51.

19-Cynthia McClintock and Fabian Vallas, Op. Cit., p.39.

20-Paulo C. Contreras, Op. Cit., p53.

21-Thomas F. Love, The Independent Republic of Arequipa: Making Regional Culture in the Andes, University of Texas Press, Washington, 2017, p.161.

22-Paulo C. Contreras, Op. Cit., p.53.

23-Glenn J. Dorn, Exclusive Domination or Short Term Imperialism: The Peruvian Response to U.S.-Argentine Rivalry 1946-1950, Cambridge University Press, Vol.61, No.1, 2004, P.83.

24-Adalberto J. Pinelo, The Multinational Corporation as a Force in Latin American Politics: A Case study of the International Petroleum Company in Peru, Praeger, Washington, 1973, p.51.

25-Glenn J. Dorn, Op. Cit., P.83.

26-Ronald Bruce St John, Op. Cit., p.183.

27-David Rock, Latin America in the 1940s: War and Postwar Transitions, University of California Press, London, 2023, P.132.

28-Gonzalo C. Pastor, Peru Monetary and Exchange Rate policies: 1930-1980, International Monetary Fund, 2012, p.20.

29-F.R.U.S. , Diplomacy Paper, Fredrick Aandahl and others, Foreign Relations of the United States 1951: The United Nations; The Western Hemisphere, Vol.2, Government Printing Office, Washington, 1970, p.1585.

30-Paulo C. Contreras, Op. Cit., p.53-54.

31-Lawrence A. Clayton, Peru and the United States: The Condor and the Eagle, The University of Georgia Press, London, 1999, p.169.

32-John J. Chin, Op. Cit., p. 890.

33-Thomas C. Wright, Democracy in Latin America: A History since Independence, Rowman & Littlefield, London, 2023, p.69.

34-John V. Kofas, Op. Cit., p.117.

35-Thomas C. Greaves and Others, Vicos and Beyond A Half Century of Applying Anthropology in Peru, Altamira Press, London, 2011, p.138.

36-Jon V. Kofas, The Struggle for Legitimacy: Latin American Labor and the United States 1930-1960, Arizona State University, Washington, 1992, p.317.

37-David Rock, Op. Cit., p.134.

38-John J. Chin, Op. Cit., p. 892.

39-Ronald Bruce St John, Op. Cit., p.185.

[٤٠]-يوليوس كلاين (١٨٨٦-١٩٦١): عضو سابق في إدارة الرئيس الأمريكي هربرت هوفر وخبير اقتصادي كانت مُثُلُهُ متناغمة تماماً مع مبادئ الولايات المتحدة الأمريكية للتجارة الحرة وأشاد كلاين بحماس بيرو والرئيس أودريا ووصفها بأنها واحدة من أفضل أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وجزيرة صلبة من المشاريع الحرة. للمزيد ينظر:

Glenn J. Dorn, Exclusive Domination or short Term Imperialism: The Peruvian Response to U.S.-Argentine Rivalry 1946-1950, Vol.61, No.1, Cambridge University Press, 2004, p.100.

41-Jon V. Kofas, Op. Cit., p.122.

42-Dennis Gilbert, The Oligarchy and the Old Regime in Latin America 1880-1970, Rowman & Littlefield, New York, 2017, p.254.

[٤٣]-بعثة كلاين سميت على اسم يوليوس كلاين وهي شركة خاصة للاستشارات الإدارية، تقدم المشورة لحكومة بيرو بشأن المسائل الاقتصادية والمالية بموجب العقد الموقع في عام ١٩٤٩. للمزيد ينظر:

United States. Dept. of States, Foreign Relations of the United States 1952-1954, United States Government Printing Office, Washington, 1983, Vol.4, p.1525.

44-Henry Tantalian, Peruvian Archaeology: A Critical History, Rutledge, London, 2014, p.83.

٤٥-مؤتمر تركواي: المجموعة الثالثة من مفاوضات التعرفة الجمركية، التي عقدت في توركواي، في المدة من ٢٨ أيلول ١٩٥٠ إلى ٢١ نيسان ١٩٥١، وحضرها ممثلو ٣٤ دولة. والدول التي شاركت في المؤتمر كأطراف متعاقدة في الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، هي أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، سيلان، تشيلي، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، دنمارك، جمهورية الدومينيكان، فنلندا، فرنسا، اليونان، هاييتي، والهند، وإندونيسيا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا، ونيوزيلندا، وباكستان، والنرويج، والسويد، واتحاد جنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. والدول التي شاركت في المؤتمر بهدف الانضمام إلى الاتفاقية العامة هي النمسا، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وكوريا، والبيرو، والفلبين، وتركيا. للمزيد ينظر:

F.R.U.S., Diplomacy Paper, United States- Department of State, International Conferences-1 July 1950-30 June 1951, Vol. 1, No.22, United States Government Printing Office, Washington, 1952, p.162-163.

46-F.R.U.S. , Diplomacy Paper, Fredrick Aandahl and others, Vol.2, Op. Cit., p.1585.

[٤٧]-التعويم: يقصد به أنظمة تعويم أسعار الصرف، بعد الحرب العالمية الأولى اضطرت بعض الدول إلى تعويم عملتها وتركها خاضعة لقوى العرض والطلب في السوق، كما حدث مع ألمانيا عام ١٩٣٣. كما لجأت العديد من الدول إلى تعويم عملتها الوطنية تحت تأثير العملات الأجنبية ظروفهم الاقتصادية المختلفة. للمزيد ينظر:

نزار ذياب عساف، مفاهيم ومصطلحات اقتصادية، دار اليازوري العلمية، عمان، ٢٠٢٢، ص٩٥.

48-Gonzalo C. Pastor, Op. Cit., p.19.

49-Daniel A. Sharp, U.S. Foreign Policy and Peru, The Institute of Latin American, Austin, 1972, p.267.

50-Henry Tantalian, Op. Cit., p.84.

51-Leonardo Victor Flor, U.S. Military Nation-Building in Peru: A Question of National Interests, PhD thesis, Command and General Staff College of the US Army, University of California, 1989, p.39.

52-Henry Tantalian, Op. Cit., p.84.

53-Jon V. Kofas, Op. Cit., p.123.

54-Julius Klein, Reforma Monetaria En El Peru, Vol.16, No.64, Fondo de Cultura Economica, 1949, p.603.

٥٥-مرسوم آب (ضوابط الصرف): كان خطوة مهمة نحو تحرير الاقتصاد الوطني من السيطرة عليه، وردت في المرسوم بقانون رقم ١١٠٧٦ الصادر في ٥ أغسطس ١٩٤٩، والذي ألغى جميع الضوابط المفروضة على صرف الجنيه الاسترليني، وصادرات الجنيه الاسترليني. وقد تم استكمال ذلك الإجراء بموجب المرسوم بقانون رقم ١١٠٧٧ الصادر في نفس التاريخ، والذي سمح لمصدري المنتجات المعدنية غير الوقود بحجب ١٠٠ في المائة من عائدات صادراتهم. للمزيد ينظر:

United States. Bureau of Foreign and Dommerce. Office of International Trade, International Reference Service, Vol.7, No.1, U.S, Government Printing Office, University of Michigan, Lansing, 1950, p.2.

56- Pan American Union. Division of Economic Research, The Peruvian Economy: A Study of Its Characteristics. Stage of Development and Main Problems. , Op. Cit. p.266.

57-Jon V. Kofas, Op. Cit., p.123.

58-Gonzalo C. Pastor, Op, Cit., p.20-26.

59-Pan American Union. Division of Economic Research, The Peruvian Economy: A Study of Its Characteristics. Stage of Development and Main Problems. , Op. Cit. p.267.

60-Gonzalo C. Pastor, Op, Cit., p.26-27.

61-Jon V. Kofas, Op. Cit., p.126.

62-Maria Aparecide Lopes y Maria Cecilia Zuleta, Mercados en Comun: Estudios Sobre Conexiones transacionales negocios y diplomacia en las Americas (Siglo XIX y XX), El Colegio de Mexico AC, Madrid, 2016, P.147.

63-Jon V. Kofas, Op. Cit., p. 127.

64-Thomas O'Brien, The Century of U.S. Capitalism in Latin America, The University of New Mexico Press, 1999, p.116.

65-Pedro Pablo Kuczynski Godard, Peruvian Democracy under Economic Stress: An Account of the Belannde Administration 1963-1968, Princeton University Press, Lon 1977, p.117.

66-Thomas O'Brien, Op. Cit., p.116-117.

67-F.R.U.S., Foreign Relations of the United States 1952-1954, Vol.4, No.674, Government Printing Office, Washington, 1983, p.1492.

68-F.R.U.S., Vol.4, No.674, 1983, Op. Cit., p.1492.

69-Jon V. Kofas, Op. Cit., p123-
125.

70-Julius Klein, Op. Cit., p.610.

71-Jon V. Kofas, Op. Cit., p.125.

72-Julius Klein, Op. Cit., p.609.

73-Jon V. Kofas, Op. Cit., p.125.

74-United States. Bureau of Commerce. American Republics Division, Investment in Peru: Basic Information for United States Businessmen, University of IIlinois, 1957, p.8.

75-Jon V. Kafas, Op. Cit., p.127.

[٧٦]-فرناندو بيركمير: سفير بيرو لدى الولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد ينظر:

F.R.U.S., United States. Department of State, Foreign Relations of the United States 1958-1960, Vol.5, Department of State, Washington, 1991, p.24.

77-Jon V. Kofas, Op. Cit. p128.

78-Julius Klein, Op. Cit., p.606.

79-Sebastian Edwards and others, The Decline if Latin American Economies Growth-Institutions and Crises, The University of Chicago Press, London, 2007, p.306.